برنت عند 57 دولاراً بفعل بيانات صينية ضعيفة

خبراء: سوق النفط تدخل مرحلة تعويض الخسائر الحادة

عواصم - «وكالات»: نزلت أسعار النفط الخام، أمس الاثنين، مع انخفاض الواردات الصينية الذي يشير إلى تراجع الطلب على الوقود في ثاني أكبر مستهلك للطاقة في العالم، وهو ما طغى على تأثير انباء هبوط عدد منصات الحفر النفطية الأميركية وقوة النمو الاقتصادي للولايات المتحدة.

ونزل سعر خام القياس العالمي مزيج برنت عشرة سنتات في العقود الآجلة تسليم مارس ليصل إلى 57.70 دولار للبرميل بحلول الساعة 0748 بتوقيت غرينتش بعد صعوده إلى 59.06 دولار في وقت سابق من الجلسة.

وبلغ سعر الخام الأميركي 51.87 دولار للبرميل بعد وصوله إلى أعلى مستوياته في الجلسة 53.40 دولار للبرميل.

وانخفضت الأسعار مع تراجع الاداء التجاري للصين في يناير، حيث نزلت الصادرات 3.3 بالمئة عن مستوياتها قبل عام، بينما هوت الواردات 19.9 بالمئة لتسجل اداء أضعف بكثير مما توقعه المحللون وتسلط الضوء على اشتداد حدة التباطؤ.

وزاد سعر برنت أكثر من تسعة بالمئة في الأسبوع الماضي، مسجلا أكبر مكاسبه الأسبوعية منذ فبراير 2011. وقفزت عقود الخام أكثر من 18 بالمئة في الأسبوعين الأخيرين في أقوى اداء من نوعه منذ 1998، وأنهى هذا الاتجاه موجة هبوط استمرت ستة أشهر، وهوت بأسعار النفط إلى اقل من النصف.

وتراجع عدد منصات الحفر النفطية الأميركية الأسبوع الماضي إلى أدنى مستوياته منذ ديسمبر 2011، ما يعكس الضغط الذي فرضه هبوط الأسعار على منتجي الخام.

■ السوق في فترة انتقالية تعوض بها بعض التراجعات التي لحقت بها على مدى الشهور الماضية

ووجد النفط دعما ايضا في بيانات نمو الوظائف الأميركية في يناير والتي فاقت التوقعات، حيث زاد عدد الوظائف في القطاعات غير الزراعية 257 الفا بما يتجاوز تقديرات وول ستريت.

من جهة أخرى أكد مختصون نفطيون أن سوق النفط الخام في مرحلة انتقالية تعوض بها بعض الخسائر الحادة التي لحقت بها على مدى الشهور الماضية، إلا أن أسعار الخام ما زالت منخفضة ومن الصعب العودة إلى المستويات السابقة من الأسعار المرتفعة في ضوء الظروف الراهنة للاقتصاد الدولي خاصة استمرار حالة وفرة المعروض في السوق.

وأشار المختصون إلى أن الضغوط التي حدثت في السوق أخيرا دفعت إلى تحسن نسبي في الأسعار ومن المتوقع أن يتنامى هذا التحسن تدريجيا ليستقر عند مستويات اقل بكثير من مستويات يونيو 2014 التي تجاوز فيها سعر برميل البترول مائة دولار، وفقا لما نقلته صحيفة «الاقتصادية».

وأوضح بيتر فنش المختص في وكالة موديز، أن حالة وفرة الإنتاج وتناميه بوتيرة متسارعة تفوق الطلب بمراحل قد تم تحجيمها نسبيا بعد خفض النفقات الرأسمالية لكبرى الشركات العالمية وتوقف قياسي لمنصات إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة بالتزامن مع إضراب عمال المصافي الأمريكية، وهو ما دفع في اتجاه رفع الأسعار، وذلك في إطار وصول الأسعار إلى أقصى مستويات الانخفاض.

وأشار فنش إلى أن تنامي سعر صرف الدولار له تأثير واسع وممتد في أسعار البترول أيضا لأنه يجعل السلع الأولية المقومة بالدولار أغلى ثمنا بالنسبة لحائزي العملات الأخرى، لافتا إلى أنه كان من المتوقع أن تدخل السوق في مرحلة التعافي تدريجيا وتعويض بعض الشيء من خسائرها الكبيرة التي منيت بها.

وقال فنش «إن هناك مستجدات جيدة فيما يتعلق بتحسن أيضا في مستوى الطلب العالمي على النفط الذي عانى التباطؤ كثيرا تأثرا بالركود الاقتصادي على مدى فترات طويلة».

وذكر فنش أن السوق تأثرت باتخاذ الصين -وهي المستهلك الرئيسي للنفط في العالم- خطوات لضخ سيولة جديدة في ثاني أكبر اقتصاد في العالم لتحفيز النشاط، مدعومة بتفاؤل بأن خفض الاحتياطي الإلزامي للمصارف لدى البنك المركزي في الصين وهو الأول في أكثر من عامين سيحفز النشاط الاقتصادي والطلب على الطاقة.

ولفت فنش إلى أنه كلما تسارعت جهود تحفيز الطلب بالتوازي مع ضبط الإنتاج والحفاظ على معدلات جيدة له دون الوصول إلى مرحلة التخمة سيؤدي ذلك دون شك إلى اداء افضل للسوق وإلى مستويات سعرية تناسب المنتجين والمستهلكين على السواء.

وقال المهندس مضر الخوجة الأمين العام للغرفة التجارية العربية النمساوية في فيينا لصحيفة «الاقتصادية»، «أن الأزمات والصراعات السياسية في الشرق الأوسط أثرت كثيرا في اقتصاديات المنطقة خاصة إنتاج الطاقة والتجارة والاستثمار»، مشيرا إلى أن العراق وليبيا على سبيل المثال شهدتا فترات طويلة من التوقف والاضطراب في إنتاج الطاقة.

■ أسعار الخام ما زالت منخفضة ومن الصعب العودة إلى المستويات السابقة في ضوء الظروف الراهنة للاقتصاد الدولي

وأشار الخوجة إلى أن انخفاض أسعار النفط أثر سلبا في اقتصاديات عديد من الدول خاصة المنتجة وهناك عديد من الأسواق التي لا تزال تكافح من أجل استعادة الثقة باقتصاداتها كالبرازيل ونيجيريا وروسيا وجنوب إفريقيا وتركيا وأوكرانيا، وقد كان انخفاض أسعار السلع العالمية خصوصا النفط الخام أهم دافع وراء تراجع الثقة بهذه المجموعة من الأسواق.

وأوضح الخوجة أن الانخفاض في أسعار النفط الخام أدى وسيؤدي إلى تباين كبير في أداء الأسواق الناشئة وهو ما سيزيد المخاطر التي تواجه بلدانا معينة مثل نيجيريا وروسيا وفنزويلا، مطالبا بضرورة تعميق علاقات الشراكة الاقتصادية بين دول العالم المختلفة خاصة بين المنتجين والمستهلكين من أجل دفع النمو العالمي، مشددا على أهمية الوصول إلى تفاهمات تكفل الحفاظ على استقرار السوق وحماية الأسعار العادلة للطاقة التي تلحق أضرارا باقتصاديات المنتجين والمستهلكين على حد سواء.

ودعا الخوجة إلى سرعة علاج المشكلات الاقتصادية والمالية والاجتماعية في العالم العربي الناتجة عن الاضطرابات والصراعات السياسية والاجتماعية، لأن تراجع أسعار النفط أضاف أعباء كبيرة على اقتصاديات بعض الدول العربية التي فقدت كثيرا من مواردها الأساسية، وأدى الأمر إلى تراجع الإنتاج والاستثمارات وارتفاع معدلات البطالة والفقر.

وأضاف الخوجة أن «بعض الدول أصبحت غير قادرة على تحمل العبء المادي لدعم الأسعار الاستهلاكية»، مشيرا إلى ضرورة أن تقوم هذه الدول بالمبادرة إلى القيام بإصلاحات عميقة جريئة تشمل تغيير سياسات الدعم الحكومي.

يذكر أن أسعار النفط الخام سجلت ارتفاعا ملحوظا الأسبوع الماضي، حيث سجل خام برنت أكبر مكسب له في أسبوعين كاملين منذ 17 عاما بدعم من انخفاض عدد منصات الحفر العاملة في الولايات المتحدة وتصاعد أعمال العنف في ليبيا. وقفزت أسعار النفط الخام مرتفعة نحو 20 في المائة خلال الجلسات الست الماضية، لكنها لا تزال اقل بنحو 50 في المائة عن ذروتها في منتصف العام الماضي بسبب المخاوف من زيادة المعروض.

الخبراء يتوقعون أن تعوض السوق النفطية بعض خسائرها خلال المرحلة المقبلة

أزمة العملة الأجنبية مصطنعة من بعض التجار الذين تمكنوا بالفعل من تحقيق ثروات طائلة خلال الفترة الماضية

شيحة: 100 رجل أعمال يحتكرون «مافيا» الدولار في مصر

القاهرة - «وكالات»: اتهم رجل الأعمال المصري ورئيس شعبة المستوردين بالاتحاد العام للغرف التجارية، أحمد شيحة، مافيا الدولار التي تسيطر على السوق السوداء والتعاملات غير الرسمية للدولار بنقل الاحتكار من سوق السلع الغذائية إلى سوق الصرف.

وأوضح في تصريحات خاصة لـ«العربية.نت»، أن الاحتكار ظاهرة قديمة ومتوارثة، وتعاقبت أكثر من حكومة عليها، ولم تنته هذه الظاهرة التي لا يتجاوز من يصنعونها أكثر من 100 رجل أعمال.

وأشار شيحة إلى أن أزمة الدولار الأخيرة كانت مصطنعة من بعض تجار ومافيا سوق الصرف، والذين تمكنوا بالفعل من تحقيق ثروات طائلة خلال الفترة الماضية، رغم تردد اسماء التجار والمضاربين الذين يشكلون هذه المافيا لاختلاق أزمة في سوق الصرف والإطاحة بقيمة العملة المحلية التي لا تتجاوز القيمة الحقيقية للدولار أمامها سوى 5 جنيهات، بعكس ما يحدث في السوق السوداء التي تخطى سعر صرف الدولار بها حاجز الـ8 جنيهات في التعاملات الأخيرة.

واستقر الجنيه المصري عند 7.53 جنيه للدولار في مزادات البنك المركزي الأخيرة، وذلك لأول مرة منذ بدء سلسلة تخفيضات رسمية للجنيه في 18 يناير.

وأشار شيحة إلى أن الأزمة الحقيقية في 3 جهات، وهي شركات الصرافة، وشركات التصدير الكبرى، والشركات الأجنبية التي تحصل على أرباحها بالدولار وتقوم بتحويل هذه المبالغ إلى الخارج، لافتا إلى أن شركات الصرافة تعتبر الباب الخلفي للتصريف والتعامل مع الدولار، حيث تستقبل نحو 50% من إجمالي تحويلات المصريين بالخارج.

لكن محافظ البنك المركزي، هشام رامز، أكد أنه لا توجد بها مشكلة دولار، والبنك المركزي والبنوك الأخرى توفر نصف إجمالي مستلزمات فاتورة الاستيراد التي تقدر بنحو 60 مليار دولار، والباقي يأتي من السوق السوداء، وهذا معناه أن هناك موارد دولارية، والدليل أن كل السلع المستوردة موجودة بالأسواق.

أما رئيس شعبة المستوردين فقال إن البنوك لا توفر إجمالي ما تحتاجه الشركات التي تعمل في استيراد السلع الأساسية والاستراتيجية، وتلجأ غالبية الشركات إلى السوق السوداء، ما يتسبب في رفع الطلب وانخفاض حجم المعروض من العملة الصعبة، وبالتالي ترتفع أسعار الصرف، وتنخفض قيمة العملة المحلية.

وأكد شيحة أن الحكومة تأخرت في اتخاذ إجراءات جدية للسيطرة على سوق الصرف، رغم أن أسماء قيادات هذه المافيا تتردد في السوق، وهي مسؤولة عن الإطاحة بالقوة الشرائية للعملة المحلية مقابل الدولار، مؤكدا أن استمرار السياسة الاحتكارية يهدد مصير العملة المحلية، خاصة أن هناك من يستغل الأزمات بشكل جيد.

وأوضح أن جميع أسعار السلع سوف تتأثر خلال الفترة المقبلة، وسوف ترتفع جميع الأسعار بنسب تتراوح بين 5 و10%، وهو ما سوف ينعكس على معدلات التضخم الذي من المتوقع أن يعود للارتفاع مرة أخرى.

وعاد شيحة ليتحدث عن الاحتكار الذي أكد استمراره في سوق السلع حتى الآن، وأن بعض رجال الأعمال يحتكرون استيراد وتجارة بعض السلع، ويتحكمون في أسعارها، دون اتخاذ أي إجراء للحد من هذه الظاهرة.

بعض التجار يتسببون في أزمة العملة الأجنبية بمصر

فهد المبارك: علينا إعادة النظر في سياسة دعم أسعار الطاقة

أكد محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي الدكتور فهد المبارك في كلمة ألقاها في ورشة عمل وتم نشرها على موقع ساما، أنه رغم الإنجازات الاقتصادية للمملكة، فإن عددا من التحديات يتطلب تكثيف العمل لمواجهتها.

ومن أبرز التحديات زيادة كفاءة الاستخدام الداخلي للطاقة والمياه للحفاظ على موارد الدولة وتخفيف الأعباء المالية عليها.

ويحسب المبارك فهذا يتطلب إعادة النظر في سياسة دعم الأسعار واستبدالها بشكل تدريجي، مع استمرار الدعم الذي يستهدف شرائح الفئات منخفضة ومتوسطة الدخل مع مراعاة الآثار الاجتماعية لأي تغيير.

ودعا المبارك إلى تخفيض الباب الأول من الميزانية العامة للدولة المشتمل على الرواتب من خلال رفع مستوى الإنتاجية وتخصيص بعض المرافق العامة.

وأشار المبارك إلى الحاجة الى تنويع مصادر الدخل وتعزيز دور القطاع الخاص، إضافة إلى تكثيف الجهود لتوطين الوظائف.

محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي د. فهد المبارك

اليابان: تراجع فائض الميزان الجاري إلى 22 مليار دولار

بنك اليابان المركزي

تراجع فائض الميزان الجاري ب 19% للعام الرابع على التوالي إلى 22 مليار دولار، وهو أدنى مستوى يسجل منذ بدء حساب البيانات في عام 1985. وقد ارتفع عجز الميزان التجاري ب 18% خلال العام الماضي إلى 9 مليارات دولار مع ارتفاع تكلفة الواردات اليابانية من الطاقة، حيث أدى ارتفاع سعر الدولار إلى ارتفاع فاتورة الواردات النفطية نتيجة نمو الاحتياجات اليابانية من الطاقة منذ إغلاق مفاعلاتها النووية.

ويتوقع المحللون أن يتحسن اداء الميزان الجاري خلال العام الحالي بفضل نمو عائدات الاستثمارات اليابانية في الخارج، وارتفاع قيمة الصادرات نتيجة انخفاض قيمة الين امام الدولار وتراجع اسعار النفط.

فولكس واجن تستعد لافتتاح أكبر صالة عرض في العالم بمنطقة الشرق الأوسط

كشفت شركتا فولكس واجن وبهبهاني موتورز في الكويت عن بدء أعمال تطوير صالة عرض فولكس واجن بمفهوم التصميم التركيبي الخاص بها لتكون الأكبر من نوعها في العالم لسيارات الركاب. ويتوقع افتتاح الصالة مطلع العام 2017، وتمثل استثمارا بقيمة 20 مليون دولار أمريكي وتستعرض نموذج خدمة جديد لمشتري السيارات في الكويت.

ويجري تطوير الصالة بالتعاون مع شركة بهبهاني موتورز، الوكيل الرسمي لسيارات فولكس واجن في الكويت؛ وتمتد على مساحة تفوق 25 الف متر مربع تتوزع على ستة طوابق فوق الأرض وتحتها.

واحتفالا بهذا التطور اللافت لشركة فولكس واجن وترسيخ حضورها في المنطقة، انضم السيد علي بهبهاني، مالك شركة بهبهاني موتورز، وعدد من كبار المسؤولين التنفيذيين في الشركة، إلى توماس ميلز، المدير الإداري لفولكس واجن الشرق الأوسط، لإقامة احتفال رسمي مميز بالمناسبة.

وفي تعليقه عن هذا الإعلان، قال ميلز: «تعتبر منطقة الشرق الأوسط إحدى الأسواق المزدهرة لشركة فولكس واجن، وتشهد المنطقة ازدياداً مطرداً في الطلب على سياراتنا، الأمر الذي يفسر حجم استثماراتنا وتجديد التزامنا بتقديم خدمات متميزة، ونعتمد على دعم شركائنا في شركة بهبهاني موتورز لافتتاح صالة عرض فولكس واجن بالكويت، والتي ستكون الصالة الأكبر من نوعها في العالم؛ ولا زلنا على الطريق الصحيح للتحول إلى رواد عالميين في مجال رضا العملاء والابتكار بحلول عام 2018».

وفور افتتاح الصالة، التي سيديرها خبراء فولكس واجن وفرق المبيعات ومستشاري الخدمات، فإن المنشأة الحديثة ستصبح علامة فارقة في تقديم أفضل الممارسات الخاصة بقطاع السيارات. وتم تصميم الصالة بما ينسجم مع مفهوم فولكس واجن للتصميم التركيبي، كما ستتألق بجدران بيضاء جميلة، ولمسات فاخرة من الخشب الطبيعي مع خطوط بديعة تحدث أجواء استثنائية وحميمة لمشتري السيارات المحتملين.

ومن جانبه، قال علي بهبهاني، مالك شركة بهبهاني موتورز: «تمثل هذه الخطوة تطوراً مهماً في استراتيجيتنا للتوسع في الكويت، ونعمل على لعب دور رئيسي في توسيع نطاق فولكس واجن بالمنطقة. وتعتبر الكويت سوقاً حديثة ومتنامية، ومن شأن تطوير مثل هذه الصالة المميزة أن يعزز قطاع السيارات المزدهر، بما يلبي الطلب على السيارات الألمانية عالية المستوى في جميع أنحاء البلاد».

ويأتي هذا الإعلان في نهاية عام شهد الكثير من إنجازات فولكس واجن الشرق الأوسط، حيث سجلت هذه العلامة البارزة تطوراً ملحوظاً عبر شبكاتها للبيع للمستهلك، مع إقامة سلسلة من منشآت الخدمة الحديثة، وتجديد صالات العرض، والافتتاحات والتحسينات على الشبكة القائمة.